

معالي الوزير التقى المرشح البريطاني لمحكمة العدل الدولية

الجديدة في المملكة. وعرض المرشح البريطاني رؤيته بشأن محكمة العدل الدولية مبرزاً مكانة المملكة الدولية ودعمها لجهود العدالة والسلام.

حضر اللقاء سفير بريطانيا لدى المملكة/ وليام يأتي وفضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور/ عبدالله بن صالح الحديثي والمستشار والمشرف العام على مكتب وزير العدل الدكتور عبد الملك بن أحمد آل الشيخ.

استقبل معالي وزير العدل الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه بالوزارة يوم الأربعاء ١٠/٢٢/١٤٢٩هـ مرشح الحكومة البريطانية لمنصب قاضي لدى محكمة العدل الدولية البروفيسور كريستوفر جرينوود. وجرى خلال اللقاء تناول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين في المجال العدلي وعدة محاور قضائية إلى جانب التعرف على الأنظمة العدلية

وزير العدل التقى وفد البرلمان الأوروبي

استقبل معالي وزير العدل الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه يوم الاثنين ٢٧/١٠/١٤٢٩هـ وفداً من البرلمان الأوروبي برئاسة توبس بقلانغ وعضوية كل من ساجد كريم وكريستين روفسنغ ورامونا مانسو أعضاء البرلمان الأوروبي. وجرى خلال اللقاء مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام. من جانبه أعرب معالي الوزير عن سعادته بهذا اللقاء متمنياً للوفد التوفيق في زيارته للمملكة في سبيل تعزيز التعاون بين المملكة والبرلمان الأوروبي. حضر اللقاء وكيل الوزارة للشؤون القضائية الشيخ الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي.

..ويستقبل سفراء إيران وسيرلانكا وألبانيا وكندا والسودان

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه يوم الاثنين ٢٧/١٠/١٤٢٩هـ سفير جمهورية إيران الإسلامية الإيرانية لدى المملكة الدكتور/ سيد محمد حسيني والجمهورية السريلانكية محمد مارلين عبدالمجيد. وجرى خلال الاستقبال بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه بالوزارة يوم ٢٣/١٢/١٤٢٩هـ سفير جمهورية ألبانيا ادميريم باناي وسفير جمهورية كندا رونالد ديفيدسون وسفير جمهورية السودان عبدالحافظ إبراهيم وسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيد محمد حسيني لدى المملكة كلاً على حدة. وجرى خلال اللقاءات تبادل الأحاديث الودية وبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك في المجالات القضائية وسبل دعمها وتطويرها. حضر اللقاءات المستشار المشرف العام على مكتب معاليه الدكتور عبد الملك بن أحمد آل الشيخ.

وزراء العدل بدول الخليج يلتقون في الدوحة

عقد في الدوحة يوم السبت ١٧/١١/١٤٢٩هـ اجتماع وزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته العشرين. وترأس وفد المملكة في الاجتماع معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يرافقه عدد من المسؤولين بالوزارة.

وتناول الاجتماع مجموعة من مشاريع الأنظمة الموحدة بين دول المجلس ومنها مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك ووثيقة أبوظبي للنظام الموحد للتوفيق والمصالحة ومناقشة اجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة الجوانب العدلية للاتحاد الأوروبي وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة ومناقشة الاجتماع التنسيقي لدراسة موضوع الاستعداد للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في نظام المحكمة الجنائية الدولية واجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة توصيات الإرشاد الأسري الذي عقد بدولة الكويت مارس ٢٠٠٧م والنظام الموحد للتسجيل العقاري العيني والنظام الموحد لتفتيش القضايا ووثيقة أبوظبي للنظام - القانون- الموحد للتوفيق والمصالحة وعدد من الموضوعات الأخرى.

وأبرز معالي وزير العدل في تصريح بهذه المناسبة إلى ما يحظى به النظام القضائي من عناية واهتمام خادم الحرمين الشريفين وسعيه الدائم لإزالة جميع العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك بين الدول الخليجية.

من مقر مجلسهم الجديد بالأشرفية وزراء العدل العرب يدعون إلى عدم الخلط بين الإرهاب والإسلام

كما بحث المجلس توحيد التشريعات العربية ومشاريع الاتفاقيات العربية المتعلقة بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وجرائم الحاسوب ونقل نزلاء المؤسسات العقابية والسبل الكفيلة بتسهيل إجراءات تسليم المجرمين والمطلوبين وتنسيق المواقف العربية بشأن المؤتمر الاستعراضي للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المقرر عقده في قطر سنة ٢٠٠٩ ودعم الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد فضلاً عن جمع وتوثيق الأدلة على جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الوزارة تشارك في «كن داعياً»

شاركت وزارة العدل في معرض وسائل الدعوة إلى الله «كن داعياً» في دورته العاشرة والتي عقدت بمدينة حائل تحت رعاية سمو أمير المنطقة خلال الفترة من ١٠/٢٨ إلى ١١/٨/١٤٢٩هـ. وقد شاركت الوزارة في المعرض من خلال عدد من الإدارات منها إدارة المشاريع والإدارة العامة للحاسب الآلي وإدارة شؤون الخبرة والتحكم وإدارة تدوير نشر الأحكام وإدارة مجلة العدل، وإدارتي العلاقات العامة والإعلام والنشر. وتهدف الوزارة في مشاركتها إلى وضع تصور عام للجمهور حول فروعها وقطاعاتها من محاكم وكتابات عدل وأنشطتها التي تسهم في خدمة المواطن وحفظ الحقوق بالإضافة إلى الوسائل الإعلامية التي تقدمها حول عمل الإدارات التابعة للوزارة والمطبوعات المتخصصة بالقانون والقضاء السعودي وتعريف المواطن ببعض الأنظمة التي تسعى الوزارة لتنفيذها إلى جانب عرض صور متعددة للمشاريع المستقبلية للوزارة.

افتتح وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ووزراء العدل العرب المشاركون في اجتماعات الدورة الرابعة والعشرين للمجلس يوم ١٠/٢٩/١٤٢٩هـ مقر مجلسهم الجديد في منطقة الأشرفية في العاصمة بيروت مختتمين بذلك اجتماعاتهم التي استمرت يومين.

وقدم معالي وزير العدل الذي رأس وفد المملكة إلى الاجتماع كتباً مدونة من الأحكام القضائية في المملكة إهداء منه لمكتبة المجلس.

إلى ذلك أدان مجلس وزراء العدل العرب في ختام أعمال دورته الرابعة والعشرين في العاصمة بيروت الإرهاب بكافة صورته وأشكاله ودعا إلى ضرورة معالجة جذوره وأسبابه وعدم الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الذي يدعو للتسامح ونبذ التطرف والإرهاب والتمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان مع الأخذ في الاعتبار أن قتل المدنيين الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية.

ورأس وفد المملكة إلى الاجتماع معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وأكد المجلس في بيانه الختامي أهمية تعزيز التعاون العربي والدولي لمكافحة الإرهاب وتفعيل آليات هذا التعاون وتفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

ودعا الدول العربية التي لم تصدق على هذه الاتفاقية إلى الإسراع بإتمام إجراءات التصديق عليها والتأكيد على أهمية التعاون العربي الثنائي والجماعي لتفعيل أحكام الاتفاقية مع التركيز على تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

كما دعا إلى تميم مشروع الاتفاقية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الدول العربية لإبداء ملاحظاتها قبل عرضها على الاجتماع المقبل للمكتب التنفيذي.

وكلاء العدل الخليجيون يناقشون عدداً من مشاريع الأنظمة والقوانين

ناقش الاجتماع الثاني عشر لوكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون والذي انعقد في دولة قطر العديد من مشاريع الأنظمة والقوانين والتي شملت مشروع القانون الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية ومشروع القانون الموحد لمكافحة جرائم تغذية المعلومات ومشروع القانون الموحد للسلطة ومشروع القانون الموحد للتفتيش القضائي ومشروع القانون الموحد لأعوان القضاء وتجارب الدول الأعضاء في القضايا العدلية والقانونية. كما ناقش الاجتماع العديد من المشاريع الأخرى والمقترحات والوثائق والمواضيع والتجارب المختصة بالدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رأس وفد المملكة في الاجتماع وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي.

«العدل» تصدر مدونة الأحكام القضائية الثالثة

أصدرت وزارة العدل مؤخراً مدونة الأحكام القضائية الثالثة. وأوضح وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية المشرف العلمي على المدونة الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي أن الإصدار الثالث للمدونة يحتوي على مجموعة منتقاة من قرارات مجلس القضاء الأعلى، ومن أحكام المحاكم العامة المصدقة من محاكم التمييز.

ويضم الإصدار الثالث من المدونة يضم سبعة قرارات، و ٣٣ حكماً، فيما شملت الإصدارات الثلاثة ما مجموعه ١٢٩ قراراً وحكماً تنوعت فيها الموضوعات بمختلف أنواع القضايا اللانهائية والأحوال الشخصية والحقوقية والجنائية.

٢٦ كاتب عدل شاركوا في البرنامج التدريبي للدورة الثامنة بالمعهد العالي للقضاء

شارك عدد من أصحاب الفضيلة كتاب العدل في البرنامج التدريبي في دورته الثامنة والمنعقد في مقر المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والذي استمر لمدة ستة أسابيع.

وأوضح فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ/ عبدالله بن محمد البحوي أن وزارة العدل وتوجيه من معالي الوزير الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حريصة على إقامة البرامج التدريبية لكتاب العدل، لأداء عملهم على أكمل وجه. وقدم الشيخ البحوي شكره لعميد المعهد العالي للقضاء على ما تم من عقد لبرنامج تدريبية علمية لأصحاب الفضيلة كتاب العدل.

ونوه بالجهود المباركة من منسوبي المعهد كافة لإنجاح فعاليات هذه البرامج التي بلغ عددها سبعة برامج حوت الكثير من الموضوعات المهمة.

وأشاد فضيلته بدعم وتشجيع معالي وزير العدل على تدريب جميع الكوادر المؤهلة من منسوبي الوزارة وتدريبهم على أفضل المستويات للرفي بأعمالهم مشيراً فضيلته إلى أن هذه الدورات تعد أحد أهم الأنشطة التدريبية التي تعتبر من ضمن خطط الوزارة المتمثلة في الإدارة العامة للتطوير الإداري.

دورة تدريبية للمشرقين الإداريين بمحاكم المدينة المنورة

نظمت وزارة العدل برنامجاً تدريبياً للمشرقين الإداريين لموظفي محاكم المدينة المنورة تحت عنوان «الإشراف الإداري على المكاتب القضائية والتي استمرت أسبوعاً». وأوضح مدير عام التطوير الإداري بالوزارة الدكتور/ عبدالعزيز الحسن الحسن إن البرنامج يهدف لإطلاق قدرات المشرفين وتوسيع مداركهم وتدريبهم على نماذج الإشراف الإداري في المكاتب القضائية والأسس والأساليب الصحيحة في التعامل مع هذه المكاتب القضائية.

ختام «الإرهاب وحقوق الإنسان» في جامعة نايف

نظم مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مؤخراً بمشاركة عربية واسعة ندوة علمية تحت عنوان «الإرهاب وحقوق الإنسان» وذلك في مقر الجامعة في الرياض.

وشارك في الندوة ١٠٤ متخصصين من وزارات الداخلية والعدل والأجهزة من ١٣ دولة عربية هي: السعودية، الأردن، الإمارات، تونس، السودان، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، واليمن.

وهدفت الندوة إلى التعريف بخطورة الجرائم الإرهابية على المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، والتعريف بخطورة الجرائم الإرهابية على حقوق الإنسان، وبيان أثر الجرائم الإرهابية في تراجع حقوق الإنسان، والوصول إلى أفضل الطرق والأساليب لحماية حقوق الإنسان من أخطار الإرهاب وآثاره والإسهام في تطوير قوانين مكافحة الإرهاب، إضافة إلى إبراز أهمية الاتفاقيات والمنظمات الدولية في الحد من خطورة الإرهاب وآثاره في حقوق الإنسان.

وكيل العدل استقبل وفداً قضائياً فرنسياً

استقبل وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن محمد صالح الحديثي يوم ١١/٥/١٤٢٩هـ بمكتبه بالوزارة وفداً قضائياً فرنسياً بحضور سفير الجمهورية الفرنسية بالملكة.

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث ومناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحث سبل التعاون العدلي بين المملكة وفرنسا.

وقدم فضيلته للوفد القضائي موجزاً عن الأنظمة القضائية والعدلية التي تنبسطها المملكة وفق الشريعة الإسلامية.

مواجهز صحفية

♦ استقبل وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر الوزارة رئيس محكمة التمييز بالرياض الشيخ سليمان بن محمد موسى رئيس محكمة التمييز بالرياض والمهنيين بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك من القضاة وكتاب العدل ومن منسوبي جهاز الوزارة وفروعها.

وفوه آل الشيخ بالنجاح الكبير الذي تحقق في حج موسم هذا العام وما تقدمه حكومة هذه البلاد المباركة من الإمكانيات الأمنية والصحية والخدمية.

[الرياض العدد ١٤٧٨٤ في ١٧/١٢/١٤٢٩هـ].

♦ حددت اللجنة المنظمة لفعاليات أول برنامج تدريبي عن المشكلات العملية في التنفيذ الجبري لأحكام القضائية والحلول النظامية على مستوى المملكة والذي تستضيفه مدينة جدة يوم الخامس من شهر صفر القادم موعداً لإقامة البرنامج الذي يشارك فيه عدد من القطاعات والمهتمين بالشأن القضائي.

[اليوم العدد ١٢٩٦٦ في ١٦/١٢/١٤٢٩هـ]

♦ طلبت وزارة العدل من المحامين السعوديين ضرورة التبليغ عن أي قضايا يشتبه أن لها علاقة بغسيل الأموال، وعممت الوزارة الشهر الماضي على جميع المحامين السعوديين المسجلين في سجلات الوزارة بذلك.

[الوطن العدد ٢٩٩٨ في ١٦/١٢/١٤٢٩هـ].

♦ ١٥ دقيقة فقط، هو الوقت الذي احتجاه القاضي

محمد بن عبدالله المجري، أحد القضاة الشرعيين بمركز قيادة البحث والتحري في مشعر عرفات، لإصدار حكم يقضي بسجن أحد الجناة من الجنسية المصرية ٧ أيام، وجلده ٦٠ جلدة، مقسمة على دفعتين يفصل بينهما ٥ أيام، وذلك على أثر اتهامه بمتابعته للنساء والالتصاق بهم، وأحيل المتهم للجهات التنفيذية.

والحكم السابق هو من ضمن جملة من الأحكام التي يصدرها عدد من المحاكم الشرعية المتوفرة داخل المشاعر المقدسة، بهدف معاقبة المستغلين للكثافة البشرية المتواجدة في أرض المشاعر لمأرب تنوع ما بين السرقة والاحتيال والنصب، وكذلك قضايا التحرش الجنسي.

[الشرق الأوسط العدد ١٠٩٦٨ في ١٠/١٢/١٤٢٩هـ]

❖ طالبت وزارة الشؤون الاجتماعية بتفعيل ما صدر من المقام السامي للجهات التي تتولى الإدعاء في قضايا الأحداث، وتحديدًا من لم يتموا الـ ١٢ عاماً. ودعت القضاة إلى النظر في الحكم، بعقوبات أخرى بديلة عن السجن، مع التأكيد على جهات التحقيق بالعمل على حل جميع قضايا الأحداث بشكل عام، ومن هم دون سن الـ ١٢ عاماً بشكل خاص، وإنهائها دون إحالة الأحداث إلى دور الملاحظة الاجتماعية.

[الحياة العدد ١٦٦٨٣ في ١٢/٩/١٤٢٩هـ].
❖ كلفت وزارة العدل ١٧ قاضياً مع موظفيهم بالعمل على خدمة حجاج بيت الله الحرام في المشاعر المقدسة، ضمن مشاركة الوزارة السنوية في أعمال الحج، من خلال لجنة برئاسة وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى، تتولى الإعداد والإشراف على برنامج المشاركة.

[الشرق الأوسط العدد ١٠٩٦٦ في ٨/١٢/١٤٢٩هـ]
❖ نظمت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية دورة تدريبية لأربعين قاضياً إندونيسياً في المعهد العالي للقضاء يوم السبت ١٤٢٩/١٢/٢٢هـ وتستمر شهراً. وعبر عميد المعهد العالي للقضاء الدكتور عبدالله بن ناصر السلمي عن شكره لصدور الموافقة السامية على عقد هذه الدورة العلمية لقضاة دولة إندونيسيا.

[الوطن العدد ٢٩٧٤ في ٢/١٢/١٤٢٩هـ].
❖ أحالت وزارة الداخلية صلاحية إصدار أوامر القبض على المتخلفين في سداد أقساط السيارات وكذا التعميم على سياراتهم إلى المحاكم الشرعية وإمارات المناطق. كما منعت الشركات المقتضية للسيارات والبنوك من سحب سيارات المتخلفين. ووفقاً لما أوضحه الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة الشرقية العميد يوسف بن أحمد القحطاني.

[عكاظ العدد ١٥٤٢٥ في ٢١/١١/١٤٢٩هـ].
❖ تتجه منظمة المؤتمر الإسلامي قريباً إلى دعوة الدول الأعضاء بها للمصادقة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء محكمة العدل الإسلامية والتي ستتخذ من الكويت مقراً لها. صرّح بذلك لـ «الرياض» الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي السفير عطاء المنان. وأضاف بأن المنظمة ومن خلال ميثاقها المعدل الذي

أقر في قمة مكة الاستثنائية شمل إقرار إنشاء محكمة عدل إسلامية لحل النزاع بين الدول الأعضاء في المنظمة على أن تتخذ من الكويت مقراً لها.

[الرياض العدد ١٤٧٥٨ في ٢١/١١/١٤٢٩هـ].
❖ أصدر قاضي محكمة المويه الشيخ محمد آل عبد الكريم حكماً بديلاً على مقيم يحمل جنسية آسيوية ثبت تخلفه عن أداء الصلاة مع الجماعة لأكثر من مرة. وجاء حكم القاضي بتعزيز الوافد عن طريق تكليفه بتنظيف عدد ٥ مساجد على الطريق السريع بالمويه مع تنظيف دورات المياه الخاصة بها بمعدل مرتين يومياً لكل مسجد.

[المدينة العدد ١٦٦٤٥ في ٢٠/١١/١٤٢٩هـ].
❖ تسلم الدكتور عبدالملك بن أحمد آل الشيخ المستشار المشرف العام على مكتب وزير العدل ميدالية المحكمة العليا الأمريكية، وهي أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة، وذلك في إطار الزيارة التي قام بها وفد قضائي سعودي. وقام بتسليمه الميدالية مستشار رئيس المحكمة العليا الأمريكية، نيابة عن رئيسها، وهذه الميدالية لا تمنح إلا لوفود البلدان الذين تربطهم علاقة متميزة مع الولايات المتحدة.

[الشرق الأوسط العدد ١٠٩٣١ في ٣/١١/١٤٢٩هـ].
❖ انتهى مجلس الشورى مناقشة تقرير وزارة العدل الأخير وسط انتقاد واستغراب من قبل عدد كبير من أعضائه رفض وزارة المالية صرف الاعتماد المالية اللازمة لإنشاء (٧٥) محكمة عامة وافقت عليها وزارة العدل وتنفيذها خلال فترة خطة التنمية الثامنة بمعدل (١٥) محكمة في العام الواحد وكذلك إنشاء (٧٥) محكمة متخصصة مرورية، عمالية، تجارية، وأحوال شخصية، خلال نفس الفترة بمعدل (١٥) محكمة سنوياً، وإنشاء (٢٥) كتابة عدل بواقع (٥) كتابات عدل سنوياً.

وطالب الأعضاء عايض الراددي وعبدالله دحلان وعلي الخضيري بسرعة التحرك لعلاج إشكالية هذا الجهاز الهام وتباطؤ وزارة المالية في دعمه من خلال تقديم توصية استثنائية لدعم الوزارة ورفعها للملك مباشرة. التقارير الحكومية ورفض وزارة المالية.

[الرياض العدد ١٤٧٥٠ في ١٣/١١/١٤٢٩هـ].